AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

زراعة اشجار النخيل واهميتها ودورها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005ـ 2020)

أحمد جابر حمادي [1] رحمن حسن علي[2]

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص:

إن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في أغلب اقتصادات الدول، وكذلك يعد من القطاعات المهمة في أي مجتمع من المجتمعات لما له من دور فعال وكبير في اقتصاداتها، وإن الإنتاج الزراعي يكتسب أهميته بشكل عام إنتاج التمور بشكل خاص من الأهمية الغذائية والاقتصادية كبيرتين لاسيما لدى العديد من البلدان التي تمتلك ميزة نسبية في إنتاج التمور.

تعد التمور مادة غذائية شبه كاملة وإنَّ السكريات تعد من أهم مركباتها، والنخيل تعد ذات قيمة اقتصادية زراعية كبيرة بشكل عام، في العراق وتعد التمور احدى الموارد الزراعية المهمة في البلد، إلا أنه في الثمانينات من العقد المنصرم انخفضت أعداد النخيل في العراق نتيجة ظروف وتحديات داخلية وخارجية أثرت سلباً، فضلاً عن ذلك تعرض عدد كبير من النخيل للآفات الزراعية وهذا مما أثر على أسعار التمور فانخفضت بمستويات متدنية وتكاليف لا تتناسب مع الإنتاج مما جعل المزارعين يهملون وكذلك يعزفون عن تطويرها، وتوجه أعداد ليس بالقليل من اليد العاملة الى فرص عمل أخرى أكثر ربحاً وأقل جهداً وهذا مما أدى الى ارتفاع التكاليف بدرجة أكبر وكذلك التدني في إنتاج التمور في العراق.

لتحسين زراعة النخيل وتحسين إنتاجيتها ورفع إنتاجية المحصول والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية في القطاع الزراعي.

وتمثلت أهم الاستنتاجات بأن هنالك جملة من المشكلات والمعوقات التي حالت دون تطوير القطاع الزراعي ومنه النخيل والتمور، وهذا مما أدى إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وكذلك انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. أما أهم التوصيات فكانت على النحو الآتي ضرورة استعمال الطرق العلمية الحديثة باستصلاح التربة وكذلك زيادة حجم زراعة النخيل وأصنافها وذلك باتباع الطرق العلمية بما يلائم ويخدم حاجات القطاع الزراعي في العراق، كاستخدام طرق زراعة النسيج لضمان زيادة الكميات المنتجة من المزروعات، وكذلك إنشاء المختبرات الزراعية التي تتخصص بالعمل على تطوير الإنتاج الزراعي في العراق.

Abstract:

The agricultural sector is of great importance in most economies of countries, and is also considered one of the important sectors in any society because of its effective and significant role in their economies, and that agricultural production is gaining importance in general, as well as the production of dates in particular with great nutritional and economic importance, especially in many countries that It has a comparative advantage in the production of dates.

And that dates are a semi-complete food material and that sugars are one of the most important compounds, and palms are of economic value in general and agriculture in particular. Internal and external conditions and challenges negatively affected, in addition, a large number of palm trees were exposed to agricultural pests, and this affected the prices of dates at levels and costs that were not commensurate with production, which made farmers slow down as well as reluctance to develop them, and directed large numbers of labor to other, more profitable job opportunities. And less effort, which led to a higher cost, as well as a decline in the production of dates in Iraq.

The most important conclusions were that there are a number of problems and obstacles that prevented him from developing the agricultural sector, and this led to the weak return of the agricultural sector as well as a decrease in its contribution to the gross domestic product. The most important recommendations were as follows: the need to use modern scientific methods for soil reclamation, as well as increasing the size and varieties of palm trees, by following scientific methods in a manner that suits and serves the needs of the agricultural sector in Iraq, such as using methods of textile cultivation to ensure an increase in the quantities produced from crops, as well as establishment of agricultural laboratories that specialize in developing agricultural production in Iraq.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إيجاد السبل الكفيلة لتطوير زراعة النخيل وزيادة انتاج وانتاجية محصول التمور التي تعد الأساس في عمليات الإنتاج الزراعي لما تحظى به من اهمية نسبية متميزة للترب والمناخ الموآتي لهذه الزراعة. فضلاً عن هذه الشجرة تعد من الأشجار المباركة، إذ جاء ذكرها في القران الكريم، إذ إنها تعد ذات أهمية في العالمين العربي والاسلامي، وتعد ثمار التمور من المواد المساندة الأساسية لما لها من محتويات غذائية، إذ تحتوي هذه الثمار على نسبة عالية من الكربوهيدرات ونسب لا بأس بها من الدهون والبروتينات فضلاً عن احتوائها على نسبة كبيرة من فيتامين (A) ونسب متوسطة من فيتامين (B) ونسب عالية من أملاح الكالسيوم والفوسفور والحديد.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة زراعة النخيل وانتاج التمور ما بعد المدة التي تلت عام 2003 والمدة السابقة لها لمعرفة مدى التطور أو التدهور لغرض ايجاد الحلول اللازمة لتحسين زراعة النخيل وتحسين انتاجيتها ورفع إنتاجية المحصول للمشاركة في مشروعات التنمية الزراعية في القطاع الزراعي.

مشكلة البحث:

وجود تدهور في زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق، لا سيما للمدة التي تلت عام 2003 مما قد أثر على مسارات التنمية الزراعية في القطاع الزراعي وانعكس ذلك على انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

فرضية البحث:

إنّ حل المشكلة يكون بإجراء محاولات جادة في إعادة زراعة النخيل والاهتمام برعاية بساتين النخيل وايلائها الرعاية التامة في عمليات المكافحة وايجاد السبل الكفيلة لعمليات تسويق التمور بوضع سياسة سعرية ترعى إنتاج هذا المحصول لتشجيع المزارعين بتطوير بساتين النخيل.

منهجية البحث:

من أجل التحقق من فرضية البحث والوصول إلى أهدافة، اعتمد الباحث في دراسته على المنهجين الاستقرائي والاستدلالي، من خلال دراسة واقع الإنتاج الزراعي بشكل عام وإنتاج التمور بشكل خاص في العراق وايضاً استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الاقتصادي لهما، حيث استلزمت المنهجية ضرورة جمع البيانات والمعلومات المكتبية منها والإحصاءات الرسمية من الدوائر ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تم الرجوع إلى الفترات الأولى للعراق من حيث الإنتاج ومقارنته مع السنوات اللاحقة لمعرفة حالات التدني في الإنتاج.

مبررات البحث:

تخلف زراعة النخيل في العراق وتدني الإنتاج نتيجة لمشاكل كثيرة في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية، بما يشكل ضرورة في تنويع الصادرات العراقية إلى الخارج.

المقدمة:

تعد زراعة أشجار النخيل في العراق من أقدم الزراعات، وتاريخ النخلة في العراق قديم جداً، ويعد أقدم موطن لها إن لم يكن موطنها الأصلي، وقد أهتم الإنسان بالنخلة منذ أقدم العصور حيث كانت مقدسة عند السومريين والبابليين والآشوريين حيث قدسوا أربعة شعارات دينية هي المحراث والثور المجنح والشجرة والنخلة. فهي تعود إلى عام 3500 سنة قبل الميلاد، ومما يؤيد قدم شجرة النخيل في القسم الجنوبي من العراق أنَّ العلامة المسمارية التي يكتب فيها النخيل قد جاءت في كتابات عصر فجر السلالات (2000ـــ2400 ق.م) وللنخيل دور اقتصادي مهم في ضمان استمرار حياة المستوطنين الأوائل في هذه المنطقة لفوائدها العديدة واستعمالاتها المختلفة. وقد كان إنتاج وانتاجية التمور في العراق مميزاً على جميع دول العالم، إذ قام العراق بتصدير كمية (198232) طن من التمر وذلك عام 1927 دون أي منافسة

تذكر مع أي بلد اخر، لهذا فان الإنتاج كبير نسبيا آنذاك في العالم ولا تقتصر زراعة النخيل على منطقة معينة في العراق بل انتشرت زراعته في كل مناطق الجنوب والوسط من العراق يستثنى من ذلك المنطقة الشمالية لانخفاض درجات الحرارة وعدم ملائمتها لزراعة اشجار النخيل.

ومن الأمور المهمة للبحث هي خلق فرص أخرى للتنمية الاقتصادية والزراعية للبلد من غير الاعتماد على النفط والعمل على أن يحتل قطاع إنتاج التمور موقعاً متقدماً في الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها النخلة، فقد عانت الكثير من الإهمال، فظلت تعامل بالوسائل التقليدية مما عرضها للعديد من المشاكلات والمعوقات الفنية في عملية الخدمة.

دور زراعة النخيل في تطوير القطاع الزراعي

لقد حبا الله سبحانه وتعالى العراق بثروات كبيرة وهائلة لا تقدر بثمن ومنها ثروة النخيل. وقد ساهمت التمور ومنتجاتها بدور بالغ الأهمية في الحياة الاجتماعية الاقتصادية والدينية للأجيال المتعاقبة وذلك بوصفها من أهم المصادر الغذائية والمعيشية لآلاف العوائل الفلاحية التي تمتهن زراعة النخيل، فضلاً عن مساهمة هذه الثروة في الناتج المحلي الزراعي والناتج المحلي الإجمالي. وبما ينسجم وأهمية هذا المحصول من الناحية الاقتصادية سوآءا لما يحققه من عوائد مادية مباشرة جراء إنتاج التمور وبيعها في السوقين الداخلي والخارجي أو عن طريق المردودات المترتبة عن إدخال التمور واستعمالها مادة أولية في الصناعات الغذائية لأهميتها الغذائية وما تتمتع به من مقبولية في الأسواق المحلية والعالمية[1].

إن القطاع الزراعي في العراق يعد مِن القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي، اذ تحتل مساهمّته بتكوين الناتج القومي الإجمالي موقعا متقدمّا من بين القطاعات الاخرى مِن غير قطاع النفط.

أولاً: أهمية النخيل:

أهمية أشجار النخيل محليا ودوليا: تحتل اشجار النخيل أهمية كبيرة ومتميزة، إذ تشكل النخلة ميزة زراعية مهملة للمناطق الجافة وشبه الجافه حيث لا ينمو شيء آخر مثل النخيل، علاوة على العديد من الفوائد الثانوية التي توفرها وهي مصدا للرياح ومصدرا للأعلاف وإنّ اكثر من 70% من انتاج العالم من التمور يأتي من الوطن العربي بإنتاج نحو 6،2 مليون طن متركزا في مصر والسعودية والعراق. وكذلك يتوافر في الوطن العربي أصناف عديدة ذات مواصفات تجارية مرغوبة، مثل المجهول، ودقلة نور، والبرحى الذي يتزايد عليه الطلب محليا وعالميا[2] لذا فإن من الأولوية المطلقة أن

(1) علي فليح برغش، واقع انتاج التمور في العراق التحديات وآفاق التطور دراسة تحليلية اقتصادية، رسالة ماجستير، جمعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015، ص27.

(2) سفر بن حسين القحطاني، الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور في الوطن العربي المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 2011، ص5.

تعطى أشجار النخيل العناية والاهتمام و أن يتم وتطوير بساتين النخيل وتطوير الصناعات المختلفة التي تبنى على التمور والمنتجات الأخرى للنخلة[1].

ولا يمكن للزراعة أن تتطور وتزدهر وتنمو من دون تطور الفعاليات الاقتصادية ونموها[2]، لهذا أصبحت المعارف الاقتصادية مهمة وضرورية لجميع العاملين بالقطاع الزراعي وذلك من أجل امتلاك القدرة على تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بالريف وتفسير هذه الظواهر[3]. إن من الوسائل الفعالة التي ترفع العائد الاقتصادي لإنتاج التمور وكذلك امتصاص الفائض عن حاجة الاسواق الداخلية والاسواق الخارجية عملية تصنيع المنتجات المختلفة وكذلك تنويع استخداماتها ومن ثم امكانية الحصول المنتج الزراعي على جزء مِنْ القيمة المضافة إلى الدخل أثناء العمّلية التصنيعية وتحقيق هذا الهدف قد يواجه صعوبات وعقبات كثيرة[4].

إن للنخلة فوائد غذائية عظيمة تعود هذه الفوائد على الإنسان، فأهمية النخيل كبيرة جداً فثمارها تعد وجبة غذائية متكاملة، وقد تحتوي على بعض العناصر والفيتامينات والمعادن الضرورية التي تغذي الجسم، كالبروتين، وأملاح البوتاسيوم، والسكريات وغيرها، وتعد ثمارها من أنواع الاغذية التي يمكن حفظها وتخزينها بسهولة ويسر[5].ويطلق على شجرة النخيل العديد من الاسماء التي تختلف تبعا لاختلافِ المناطق التي تنتشر فيها، كنخلة التمّر او نخلة البلح، وتسمّى علمياً بالاسم phoenix dactylifera، وتسمّى في اللغة الإنجليزية palm Date ، وهناك تعدد في أنواع النخيل فهناك النخلة السبخة، والصخرية، والقزمية، وعديمة الساق، وكذلك النخلة المتدلية والكبارية وغيرها[6].

ثانياً: استخدامات شجرة النخيل:

إن شجرة النخيل تدخل في الكثير من الاستخدامات، إذ يستخدم الخشب الناتج عن جذعها في النجارة والبناء، ويستخدم لغرض التدفئة كحطب للوقود في فصل الشتاء، وكذلك يستخدم كسماد للنباتات والاشجار، ومن بعض استخداماتها يستخدم خشبها في صناعة الورق والكارتون، تستخدم لأغراض الزينة في الحدائق والشوارع، ومن أشعة الشمس بتظليل المساحات الأرضية، تستخدم أزهار النخلة في صناعة ماء اللقاح الذي يدخل في العديد مِن الاستخدامات، ويشيع استخدامه في أغلب دول الخليج العربي[7] و دخل الواقع الزراعي في متاهات ودهاليز ضيقة، بسبب الظروف المعقدة التي مّر بها العراق، والتي جعلته يكون في زاوية مظلمّة، فتحول على أثرها البلد من بلد زراعي إلى بلد مستورد

([1]) عبد الحسين نوري الحكيم، دراسات في الزراعة العراقية، الجزء الأول، الزراعة المستقبلية، ط1، ص109.

([2]) عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بغداد، جامعة بغداد،ط1، ص20 . 21.

([3]) منذر خدام، الاقتصاد الزراعي، دراسة فكرية، مكتبة الاسد، سوريا، دمشق، 2000، ص18.

([4]) قسم الاقتصاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية والموارد المائية بمجلس البحث العلمي المنحل، دراسة غير منشورة، ص9.

([5]) ثناء حسين، دراسة اقتصادية تحليلية لواقع انتاج التمور في العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، 1988، ص44.

([6]) Surprising facts about palm trees ،previous source www.mnn.com.

([7]) Palm Tree Information 9/3 Retrieved www.palmtreepassion.com.

لجميع المنتجات الزراعية، وإن هذا مما يثقل كاهل الاقتصاد ويجعله بحالة يحتاج فيها إلى حلول واقعية ولذلك لابد من توفير الإمكانيات التي تعمل وتساهم في النهوض بالزراعة[1].

واقع مساهمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الإجمالي

يلاحظ من الجدول (12) أنه قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية في عام 2005 حوالي (73533598.6) مليون دينار، وارتفع بشكل تدريجي إذ بلغ حوالي (111455813.4) مليون دينار في عام 2007، وارتفع ايضاً ليبلغ في عام 2019 حوالي (277884900) مليون دينار، إلا انه انخفض بشكل كبير في عام 2020 ليبلغ (198774300) مليون دينار وهذا يعزى إلى تفشي فايروس كوفيد 19 في العالم مما تسبب في غلق المصانع وانخفاض الطلب على النفط الخام على المستوى العالمي، ومن ثم انخفاض أسعار النفط بشكل كبير مما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي في العراق بوصفه اقتصاداً ريعياً.

أما من حيث بنية الناتج المحلي الإجمالي، فتتباين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي عبر مسيرة التنمية في العراق، إلا أن هذا التباين رافقته حقيقية ثابتة وراسخة تتمثل في حصول قطاع النفط والتعدين والمقالع على نسبة مساهمة عالية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مع تذبذب في نسب الارتفاع ارتباطاً بالظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرة التي مرت على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تأثر متغير النفط بالمعطيات الدولية ولاسيما الاسعار، وعليه تأثرت نسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

يعد قطاع النفط من القطاعات ذات الأهمية البالغة للناتج المحلي الاجمالي في معظم الأقطار النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ويمكن البدء من تعريف النفط بوصفه ثروة وطنية سيادية وتمثل عملية استخراج النفط للتصدير تسييلا منها، أي تحويل جزءاً منها إلى عملة أجنبية وعندما نعرف التنمية بمقياس الثروة الوطنية يواجه المجتمع ونخبه السياسية تحدياً كبيراً، لأن ذلك يعني وجوب تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض تعادل في الأقل قيمة الجزء المستنزف من الثروة النفطية[2].

أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي فتتأرجح في العادة مساهمته نحو الارتفاع والانخفاض وهذا يعزى إلى تفاقم الفجوة الغذائية الكبيرة التي تعاني منها البلاد، ومن بين الأسباب الاخرى لتدهور الإنتاج الزراعي في العراق الجفاف الناتج عن قلة سقوط الامطار وتراجع تدفق مياه نهري دجلة والفرات، وانتشار الملوحة، وسوء الإدارة على مستوى فلاحة الأرض او على المستوى الحكومي، وعدم توفير نوع من الحماية للمحاصيل المحلية. ويتسم الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور في العراق للمدة (2005-2020) بحزمة من السمات والخصائص منها الآتي :-

(1) رحمن حسن علي المكصوصي، اقتصاديات الموارد المائية، مصدر سابق، ص 203 ـ 204.

(2) احمد بريهي العلي، الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض، بغداد، 2019، ص63.

1- تدهور الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور المحلية لمعظم المحاصيل الزراعية المنتجة في العراق، إذ وصلت مستويات الإنتاج إلى مراحل متدنية جداً لا تكاد تغطي أكثر من (15%) من حاجة الطلب المحلي في العراق، وذلك بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003[1].

ويوضح الجدول (1) نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2005-2020، فضلاً عن نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج الزراعي للمدة نفسها، إذ يلاحظ مساهمة قيمة إنتاج التمور في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 التي بلغت مساهمته (5.02%)، وارتفعت لتبلغ في عام 2006 حوالي (5.30%)، لتنخفض دون هذه النسبة ولكن بشكل متباين ففي عام 2008 شكلت هذه النسبة ما يقارب (3.85%)، وبلغت ادنى مساهمة لقيمة انتاج التمور في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 فبلغت ما يقارب (2.81%)، ويعزى السبب إلى انخفاض إنتاجية النخلة الواحدة وإنتاج التمور بشكل عام وتدني أسعار التمور العراقية في الأسواق العالمية والإهمال الكبير الذي لحق النخلة بوصفها شجرة مثمرة من قبل المزارعين وأصحاب بساتين النخيل[2]. وارتفعت في عام 2020 لتبلغ مساهمة قيمة التمور في إجمالي الناتج حوالي (5.89%) لكن هذا لا يعزى إلى ارتفاع إنتاج التمور وإنما إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تفشي كوفيد 19 في العالم وانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً.

الجدول(1)

مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي **(بالأسعار الجارية/ مليون دينار)**

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الإنتاج الزراعي	قيمة انتاج التمور	مساهمة قيمة انتاج التمور في الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة قيمة انتاج التمور في قيمة الإنتاج الزراعي
2005	73533598.6	3693768.0	81149.4	5.02	2.20
2006	95587954.8	5064158.0	125483.3	5.30	2.48
2007	111455813.4	5568985.7	149496.6	5.00	2.68
2008	157026061.6	6042017.7	216722.6	3.85	3.59
2009	130643200.4	6832552.1	251682.8	5.23	3.68

([1]) بلاسم جميل خلف، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة، حزيران 2008، ص19.

([2]) وداد علي زغير الفهداوي، واقع وآفاق انتاج وتسويق التمور في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص72.

3.50	5.03	285184.6	8154414.4	162064565.5	2010
3.24	4.56	321499.9	9918316.8	217327107.4	2011
3.48	4.04	358038.4	10275261.3	254225490.7	2012
3.25	4.62	411096.5	12645355.1	273587529.2	2013
3.13	4.93	411266.8	13128622.6	266332655.1	2014
4.70	4.19	383253.3	8160769.7	194680971.8	2015
5.49	3.87	418860.2	7629377.4	196924141.7	2016
6.60	2.81	419027.5	6347695.3	225722375.5	2017
6.18	2.83	446210.2	7220904.0	254870184.6	2018
6.97	3.60	697963.9	10017410.7	277884900.0	2019
6.82	5.89	799258.7	11716003.5	198774300.0	2020

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- الاعمدة (1، 2، 3) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات 2005-2020. والعمودان (4،5) من عمل الباحث.

أما من حيث مساهمة قيمة التمور في القطاع الزراعي فإنها ارتفعت بشكل تدريجي إذ بلغت في عام 2005 ما يقارب (2.20%)، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ حوالي (2.50%) في عام 2010، وارتفعت كذلك في عام 2015 لتبلغ (4.70%)، وبلغت في عام 2019 حوالي (6.97%) وهي أعلى نسبة مساهمة لقيمة التمور في القطاع الزراعي، أما في عام 2020 فبلغت حوالي (6.82%). وكما هو مبين في الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1).

الشكل (1)

مساهمة قيمة إنتاج التمور في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي

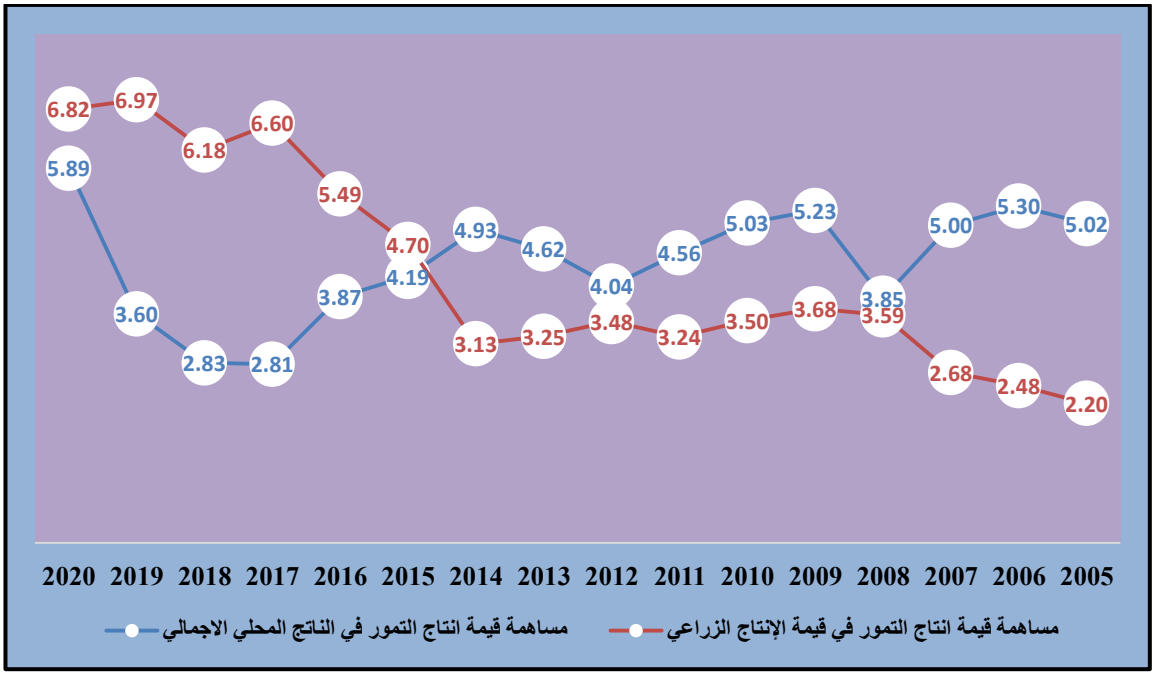

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

أولاً: الموارد البشرية الزراعية العراقية :-

تعد العمالة من المقومات المهمة في القطاع الزراعي، لأن أغلب العمليات الزراعية تعتمد بشكل مباشر وكبير على الايدي العاملة، وذلك لقلة استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة في عمل القطاع الزراعي، ويعد السكان المصدر الأساسي للقوة العاملة ويمكن إيضاح مفهوم القوة العاملة في القطاع الزراعي على أنها "أي جهد إنساني سواء كان المجهود عضلياً او ذهنياً، او أي نوع من العمل يستخدم في إنتاج السلع الزراعية"[1].

يمتلك العراق ثروة مهمة وهائلة من القوى البشرية الزراعية والتي تقدر بنحو (1116) ألف نسمة، أي ما يعادل (18.3%) من أجمالي القوى العاملة في البلد والبالغة (6098) ألف نسمة عام 2002، وتعد هذه القوى العاملة في القطاع الزراعي إحدى المقومات الأساسية التي يقوم عليها نشاط هذا القطاع، كونها العامل الاقتصادي (أحد عوامل الإنتاج) المسؤول عن مزج عوامل الإنتاج الأخرى والتوليف الأمثل بينها[2].

ويعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في توظيف الأيدي العاملة ذات المهارة المنخفضة والمتوسطة، فضلاً عن تحقيق الامن الغذائي من جهة أخرى، كذلك يتضمن العمل العائلي الذي يعد عاملاً مهماً في تحقيق الدخل العائلي. والجدول (2) يوضح نسبة القوة العاملة في القطاع الزراعي من القوة العاملة الكلية في المدة 2005-2020، اذ

(1) سعد حسين خلف، مصدر سابق، ص49.

(2) فاضل جواد دهش، الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، مصدر سابق، ص70-71.

بلغت الأهمية النسبية لعام 2005 حوالي (23.24%)، وفي عام 2006 بلغت (31.36%) وهي أعلى قيمة عبر المدة 2005-2020، ثم تلاها عام 2008 إذ بلغت نسبته حوالي (26.79%)، ثم عامي 2009 و 2010 اذ بلغت نسبتهما حوالي (26.61%)، وفي عام 2011 بلغت النسبة حوالي (26.27%)، وهذا يعني أن هناك زيادة في عدد العاملين في القطاع الزراعي في بين تلك الأعوام. وبلغت النسبة في عام 2019 حوالي (17.45%) وهي الأقل من تلك الأعوام ويعزى هذا الانخفاض في عدد القوة العاملة في القطاع الزراعي وبصورة عامة يعني هذا أن هناك تذبذباً في عدد القوة العاملة من ارتفاع وانخفاض بحسب الأعوام.

الجدول (2)

القوة العاملة في القطاع الزراعي ونسبتها من حجم السكان وحجم القوة العاملة الكلية (**الالف نسمة**)

السنة	عدد السكان	القوة العاملة الكلية	القوة العاملة في الزراعة	نسبة القوة العاملة في الزراعة من القوة العاملة الكلية
	1	2	3	4
2005	26922284	6604400	1535162	23.24
2006	27448124	6728910	2110407	31.36
2007	27911248	6836817	1180171	17.26
2008	28385746	6954044	1863039	26.79
2009	28973162	7098054	1888564	26.61
2010	29741976	7283181	1937890	26.61
2011	30725300	7599635	1996470	26.27
2012	31890011	7963675	1845730	23.18
2013	33157050	8511018	1857847	21.83
2014	34411951	9083658	2002224	22.04
2015	35572261	9492501	2026985	21.35
2016	36610632	9814443	1883135	19.19

2017	37552781	9803744	1984727	20.24
2018	38433600	10163569	1881999	18.52
2019	39309783	10469143	1827000	17.45
2020	40150174	10356947	1854499.5	17.91

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- **العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي، لسنوات مختلفة.**
- **العمودان (2، 3) البنك الدولي : https://data.worldbank.org .**
- **العمود (4) من عمل الباحث**

ثانياً: السوق الاستهلاكية الزراعية الواسعة في العراق:-

يعد حجم السوق العراقي بشكل عام والزراعي بشكل خاص محدداً اقتصاديا للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق، إذ إن الشركات المتعددة الجنسية تحاول دائماً الحصول على الأسواق، لأنه في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية تصبح زيادة نصيب الشركة من الأسواق الدولية أساسا للبقاء الفاعل والمؤثر في المنافسة بين تلك الشركات.

ولا يقتصر حجم السوق على عدد السكان لكن أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك تركز الشركات الأجنبية على مدى إمكانية هذا السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية.

ويعد السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة فهو أصلا يعتمد على سد الجزء الأكبر من احتياجاته للسلع والمنتجات الغذائية المتنوعة من الخارج، فضلا عن حاجاته من مواد خام ونصف مصنعة وسلع إنتاجية واستهلاكية متنوعة، كما إن إعادة اعمار البنى التحتية والمنشآت الصناعية تؤدي إلى زيادة الطلب على مختلف السلع والمنتجات، ناهيك عن أن السوق العراقية تمتاز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك[1]. مما سبق يتضح أن للسوق العراقية الكبيرة دورا فاعلا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكون العراق يعد بلداً مستوردا بالدرجة الأساس للعديد من السلع والمنتجات الغذائية المتنوعة، فضلا عن السلع والمنتجات الصناعية الأخرى.

ثالثاً: القروض الممنوحة:

يعد المصرف الزراعي التعاوني المصدر الرئيس للإقراض وتمويل القطاع الزراعي بالقروض المختلفة في العراق، ويلاحظ من الجدول (4) النشاط الاقراضي لهذا المصرف في المدة المدروسة (2005-2020)، إذ يلاحظ إن حجم الاقراض ينمو بشكل متباين في المدة (2005- 2008) وقد سجل معدلات نمو موجبة فبلغ معدل النمو في عام 2008 نحو (8.36%)، إلا انه سجل (بعد ذلك) معدل نمو سالب بلغ (29.81%) وهذا يعزى إلى انعكاس الازمة العالمية على الاقتصاد العراقي عبر انخفاض أسعار النفط الخام وانعكاسه على حجم

(1) أحسان جبر عاشور، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007، ص180.

الايرادات العامة التي بسببها اتبعت الحكومة العراقية سياسة انكماشية من أجل مواجهة الانخفاض في حجم الإيرادات.

إلا ان الاقتصاد العراقي حقق تعافياً من الازمة وحقق معدل نمو في حجم القروض للمصرف التعاوني بلغ (321.17%) في عام 2010 واستمر الارتفاع في التخصيصات المتاحة للمصرف نتيجة الفائض في الموازنة العامة للبلد المتأتي من ارتفاع أسعار النفط الخام. أما عام 2013 فقد سجل معدل نمو سالب بلغ (46.09%) وكذلك سجل معدل نمو سالب في عامي 2017 & 2018 بلغ (57.27) و (77.73) على التوالي.

وقد تأسست منذ التسعينات مصارف عدة خاصة، أدخلت في برامج عملها دعم الاستثمار الزراعي، إلا أن دورها محدود جداً ضمن مجمل السياسة الإئتمانية والإقراضية للبلد[1].

ومن الواضح أن مصادر التمويل الزراعي هي أما أن تكون مصادر ذاتية أو مصادر إئتمان أو التسليف، وفيما يخص المصادر الذاتية فهي ضعيفة بسبب إنخفاض مستويات الدخل لدى المزارعين وضعف مدخراتهم. أما مصادر الإئتمان أو التسليف على شكل قروض من المصارف الزراعية فتعد الأساس في دعم المزارع وضمان مستوى جيد للإنتاج الزراعي. وعندما لاحظت الحكومة أنه بزيادة الإقراض تزداد معدلات الإنتاج الزراعي القروض أصبحت أحد مصادر الدعم المقدمة من قبل الدولة قامت بزيادة القروض[2].

لقد شهد أداء المصرف الزراعي التعاوني في المدة 2009/5/1 إلى 2010/6/1 تصاعداً ملحوظاً في جميع فعالياته...جرى هذا التصاعد في الأداء على إيصال الخدمة التي يقدمها المصرف إلى العاملين في القطاع الزراعي في عموم مناطق العراق فتم افتتاح المزيد من فروع المصرف ومكاتبه وأدخلت أدوات التقانة في عموم الفعاليات المصرفية واستمرت عمليات الصيانة والترميم على عموم الفروع المنتشرة في العراق وفي الجانب الإئتماني وازداد إقبال جمهور الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي على قروض الصناديق التخصصية إذ تجاوزت المبالغ المقررة (300) مليار دينار استفاد منها (20323) مستلفاً، وكانت قروض صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة هي الأبرز في عدد المستلفين إذ بلغ عدد هذه القروض (9416) قرضاً في المدة المذكورة بمبلغ إجمالي تجاوز (139) مليار دينار[3].

الاستنتاجات (Conclusions):

1- تعد التمور من أهم وأبرز المنتجات الإقتصادية ومن المؤكد علمياً أنها ذات قيمة غذائية واقتصادية كبيرة لما توفره من مركبات حيوية عالية القيم، وأيضاً تدخل التمور في العديد من الصناعات الغذائية.
2- لقد تم إثبات فرضية البحث وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك عدداً من المعوقات الإنتاجية للتمور في العراق تؤثر في سير عمليات مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، هذا علاوة على ضعف الخدمات البحثية والإرشادية وعدم كفاءها.
3- تضمنت هيكلة المبادرة الزراعية بين صناديق القروض التخصصية الزراعية التنموية ضمن هيكل المصرف الزراعي إنشاء صندوق تنمية النخيل برأسمال بلغ عند التأسيس (30) مليون دولار.

([1]) عبد الغفور إبراهيم أحمد، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد1999، ص100.

([2]) Buring,Soil and Soil Conditions in Iraq, Ministry of Agricultural, Bagdad,1960,p.75.

([3]) أديب قاسم شندي، الإقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب للطباعة، النجف الأشرف، ط1، 2011، ص130.

4- اثبتت معدلات النمو ولجميع الأصناف أن أعداد النخيل و كميات التمور تتناسب طردياً مع الإنتاج، وهذا يعني أن المزارعين يستجيبون بشدة لتقلبات الأسعار الزراعية ولاسيما أسعار التمور.

5- ارتفاع تكاليف مستلزمات إنتاج زراعة النخيل من مبيدات وآلات ومعدات زراعية وهذه كلها مستوردة من الخارج مما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج.

6- العوامل الحياتية ظهرت بتأثيرها السلبي على أشجار النخيل وما تسببه من خسائر فادحة في تلف طلع النخيل وبالتالي انخفاض القيمة التجارية للمحصول، فضلاً عن تكاليف مقاومة الآفات وتكاليف الأبحاث التي تجري للتوصل إلى أفضل الطرائق لمكافحتها.

التوصيات (Recommendations):

1- تذليل الصعاب التي تواجه زراعة النخيل من قبل الحكومة بتوفير الإمكانيات المالية والتكنولوجية والفنية والإرشادية كافة سواء فيما يتعلق بتطوير أساليب الإنتاج أو الري أو التمويل أو البنية التحتية الأساسية أو غير ذلك من الأمور التي تسهل على المزارع وتحفظ حقه، وبما يلائم حاجة قطاع الزراعة في العراق مثل استخدام طرق الزراعة النسيجية لضمان زيادة الكميات المنتجة من المزروعات.

2- الاستمرار في دعم أسعار التمور وبحسب مبادرة الحكومة العراقية للمواسم القادمة الأمر الذي سيعود بالكثير على تحسين حالة المزارع واهتمامه بزراعة النخيل وتطوير انتاج التمور، وإنَّ أي مبادرة يتم وضعها موضع التنفيذ يجب أن يرافقها تقييم مستمر عبر مراحل تنفيذها. فعند دراسة النتائج المتحققة ومقارنتها مع الخطة الموضوعة لتحقيق الأهداف يمكن تشخيص مناطق الخلل ومعالجتها في الوقت المناسب. هناك ضرورة قصوى لتشريع بعض القوانين والأنظمة التي من شأنها المحافظة على عدد أشجار النخيل من التجريف بسبب الزحف العمراني، فضلاً عن تشريع قوانين تتعلق بتحويلات جنس الأراضي المختلفة. وينبغي تفعيل دور المصرف الزراعي وربطه بعملية التنمية الزراعية مع ضرورة تشريع قانون منع الإغراق وحماية المنتج الوطني عن طريق توفير الملاكات الفنية والإدارية والعلمية المدربة والمؤهلة والأجهزة والمختبرات وبما يمنع دخول السلع الزراعية المغشوشة والرديئة والتي تؤثر بشكل سلبي وخطير في صحة الإنسان والبيئة والإنتاج المحلي.

3- مواصلة وزارة الموارد المائية التفاوض مع الدول المتشاطئة بشأن سياستهما المائية وفق القوانين الدولية، والعمل الجاد على كري نهري دجلة والفرات ابتداء من دخولهما إلى الأراضي العراقية لأجل رفع منسوب المياه وتخفيض نسب الملوحة بهما، وبناء السدود الضخمة لاستيعاب أكبر كمية ممكنة من المياه الواردة.

4- تقديم الدعم اللازم والكافي لحقول النخيل لاسيما ما يخص مكافحة الآفات والحشرات التي تصيب النخيل بطرق مكافحة حديثة وذلك باستخدام مرشات الطيران أو المرشات الأرضية، والعمل على توفير هذه المرشات بأنواعها كافة بسعر مدعَم وتجهيز المبيدات الحشرية وسموم الآفات الزراعية اللازمة لذلك للمحافظة على عدد النخيل المثمر وعلى نوعية إنتاجيته وكذلك لضمان الحصول على فسائل سليمة، مع دعم أسعار التمور وبحسب مبادرة الحكومة العراقية للمواسم القادمة الذي سيعود بالكثير على تحسين حالة المزارع واهتمامه بزراعة النخيل وتطوير إنتاج التمور وابتكار طرق جديدة من شأنها أن تزيد من إنتاجية النخلة.

5- إدخال المكننة الزراعية الحديثة في عمليات زراعة أشجار النخيل وخدمتها لاسيما معدات صعود الأشجار ومعدات الحراثة ومعدات التلقيح ومعدات مكافحة الآفات ونشرها بين الفلاحين. وكذلك ينبغي تحسين الأساليب الزراعية وعمليات خدمة النخيل عن طريق ادخال الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة والخروج أيضاً من نطاق الطرق البدائية

والارتجالية إلى مجال الدراسة والبحث العلمي والتخطيط الصحيح والسليم، والاستفادة أيضاً من التجارب العالمية في هذا المجال لغرض الارتفاع بمستويات الإنتاجية.

المـصـادر:

1- أحسان جبر عاشور، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007.

2- أديب قاسم شندي، الإقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب للطباعة، النجف الأشرف، ط1.

3- ثناء حسين، دراسة اقتصادية تحليلية لواقع انتاج التمور في العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، 1988.

4- رحمن حسن علي المكصوصي، اقتصاديات الموارد المائية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، ط1، 2014.

5- سعد حسين خلف، قياس أثر استخدام التقانات الزراعية الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي العراقي، محافظة واسط حالة دراسية تطبيقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2014.

6- سفر بن حسين القحطاني، الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور في الوطن العربي المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 2011.

7- عبد الحسين نوري الحكيم، دراسات في الزراعة العراقية، الجزء الأول، الزراعة المستقبلية، ط1.

8- عبد الوهاب الدباغ، النخيل والتمور في العراق، الطبعة المنقحة، مطبعة شفيق، العراق، بغداد، 1969.

9- عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بغداد، جامعة بغداد،ط1.

10-فاضل جواد دهش، الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

11-منذر خدام، الاقتصاد الزراعي، دراسة فكرية، مكتبة الاسد، سوريا، دمشق، 2000.

12- وداد علي زغير المنشداوي، واقع وآفاق إنتاج وتسويق التمور في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1. Surprising facts about palm trees . 10 ",(2014/4/11)Anna Norris Edited. 2018/9/3 Retrieved , www.mnn.com. 2018 Edited.

2. Surprising facts about palm trees ،previous source www.mnn.com.

3. **(** Palm Tree lnformation 9/3 Retrieved www.palmtreepassion.com.

4. WWW.Webteb.com

5. (Soil Conditions in Iraq, Ministry of Agricultural, Baghdad,1960,p.75. Buring,Soil and)[1]